

## إيران: يتعين على السلطات ممارسة ضبط النفس في عمليات حفظ الأمن في ملتقى قلعة بابك والتصدي لانتهاكات الحقوق الإنسانية للأتراك الآذريين الإيرانيين

مع اقتراب موعد انعقاد ملتقى قلعة بابك الثقافي السنوي في 30 يونيو/حزيران 2006، فإن منظمة العفو الدولية تحت السلطات الإيرانية على ممارسة ضبط النفس أثناء عملية حفظ الأمن في الملتقى. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تدعو السلطات إلى التصدي للانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الإيرانية وغيرها ضد أفراد الأقلية التركية الآذرية في إيران (الذين يطلقون على أنفسهم أحياناً اسم الآذربيجانيين الإيرانيين).

ويعتقد أن عدد الآذريين الأتراك، الذين يشكلون أكبر أقلية عرقية في إيران، يصل إلى ما نسبته 25-30 بالمئة من مجموع السكان، وهم يقطنون في المنطقة الشمالية الغربية بشكل أساسي. ونظراً لأن معظمهم من المسلمين الشيعة، مثل أغلبية السكان، فإنهم لا يتعرضون إلى القدر نفسه من التمييز الذي تتعرض له الأقليات الدينية، وهم مندمجون جيداً في اقتصاد البلاد. بيد أنهم بدأوا في السنوات الأخيرة المطالبة على نحو متنامٍ بمزيد من الحقوق الثقافية واللغوية، من قبيل الحق في التعليم باللغة التركية والاحتفاء بالثقافة الآذرية والتاريخ الآذري في مناسبات مثل ملتقى قلعة بابك السنوي ويوم الدستور، الذي يُحتفل به في أكتوبر/تشرين الأول. وثمة أقلية صغيرة تدعو إلى انفصال الأقاليم الآذرية الإيرانية والاتحاد مع جمهورية آذربيجان. وتنتظر السلطات الإيرانية بعين الريبة إلى النشاط الذين يروجون الهوية الثقافية التركية الآذرية، وغالباً ما توجه إليهم تهم مصاغة بعبارات غامضة، من قبيل "الدعوة إلى القومية التركية الكبرى".

وذكر أن ملتقى بابك السنوي قد عُقد خلال السنوات الست الأخيرة في قلعة بابك (أو باز) في مدينة كليبر في شمال غرب إيران. وفي كل عام، يتجمع آلاف الأتراك الآذريين في كليبر ويصعدون إلى القلعة سيراً على الأقدام للاحتفال بعيد مولد بابك خورام الدين، الذي عاش في القرن التاسع ويعتبره الأتراك الآذريون الإيرانيون بطلاً قومياً. وكثيراً ما كانت تلك الملتقيات تواجه بالقمع من جانب السلطات الإيرانية. ففي العام 2005، مثلاً، ذكر أنه قبض على عشرات الأشخاص وحُكم على ما لا يقل عن 21 شخصاً بالسجن مدة وصلت إلى سنة واحدة، مع أنه تم وقف تنفيذ بعض تلك الأحكام.

واندلعت مظاهرات جماهيرية في بلدات ومدن في شمال غرب إيران عقب نشر رسم هزلي في 12 مايو/أيار 2006 في جريدة إيران اليومية المملوكة للدولة، وأساء إلى العديد من أفراد الأقلية التركية الآذرية. وقد علقت الحكومة صدور الجريدة في 23 مايو/أيار، وقبض على رئيس التحرير ورسام الكاريكتور. وبدأت احتجاجات على نطاق ضيق، في صفوف الطلبة الأتراك الآذريين في جامعتي طهران وتبريز، ولكنها ما لبثت أن شملت المناطق التركية الآذرية. وخرجت مظاهرة ضخمة في تبريز في 22 مايو/أيار، كما نُظمت مظاهرات سلمية، ولكن بعضها انتهى بشن هجمات على مبان ومركبات حكومية. وزعمت مصادر تركية آذرية إيرانية أن عملاء للحكومة هم الذين

حرضوا على تلك الهجمات، بينما اتهمت الحكومة الإيرانية الولايات المتحدة وغيرها من القوى الخارجية بإثارة الاضطرابات؛ بيد أن حكومة الولايات المتحدة نفت ذلك الاتهام.

وذكر أن السلطات الإيرانية استخدمت القوة لتفريق المتظاهرين، بما في ذلك الضرب وإطلاق النار في مقتل. وقد تلقت منظمة العفو الدولية أسماء 27 شخصاً يُزعم بأنهم قُتلوا، وبينهم 7 أشخاص في تبريز و14 في "نقاده" (المعروفة لدى الأتراك الآذريين الإيرانيين باسم سولدوز). وورد أن أحد أفراد جهاز المخابرات في مشكين شهر (المعروفة باسم خيوف باللغة التركية الآذرية) أطلق النار على جليل عبيدي، البالغ من العمر 26 عاماً، أثناء المظاهرات التي اندلعت في 25 مايو/أيار، فأصابه في الجانب الأيسر من رأسه، وتركه رجال الأمن يلقي حتفه لأنهم لم يسمحوا لأي طبيب بإسعافه. وُذكر أن عائلته مُنعت من إقامة جنازة له في المسجد، ولم يُسمح إلا لعدد قليل من أفرادها بالمشاركة في مراسم دفنه. وقد نفت السلطات الإيرانية وقوع أي وفيات أثناء المظاهرات، مع أن مسؤولاً في الشرطة اعترف علناً في 29 مايو/أيار بمقتل أربعة أشخاص وجرح 43 آخرين في "نقاده".

ووردت أنباء عن اعتقال مئات، وربما آلاف المتظاهرين، وتسلمت منظمة العفو الدولية أسماء نحو 200 منهم. وفي 23 يونيو/حزيران، صرح حجة الإسلام أغازادة، رئيس مكتب وزارة العدل في إقليم شرق آذربيجان، للصحافة بأنه قُبض على نحو 330 شخصاً في تبريز، ثم أُطلق سراح معظمهم، مع أنه ستم محاكمة نحو 85 شخصاً منهم في وقت لاحق. وقال إنه تم تحديد هوية 20-25 شخصاً على أنهم لعبوا دوراً رئيسياً في الاضطرابات وإن بعضهم ينتمي إلى الطائفة البهائية، وبعضهم الآخر من أعضاء حزب تودة (الشيوعي)، وإن لاثنين منهم "صلات بإسرائيل".

وفي الوقت الذي أُطلق سراح عدد من المحتجين، فإنه يُعتقد أن عشرات منهم ما زالوا قيد الاحتجاز، ومن بينهم تشانجيز بختفار والدكتور أحمد غوليبور رضائي (المعروف باسم الدكتور حيدر أوغلو) وحسن علي حجب الله (المعروف باسم حسن أرك). وقد اعتقلوا جميعاً بعد مظاهرات تبريز التي جرت في 22 مايو/أيار. وفي 26 مايو/أيار قُبض على حسن دميرتشي، وعمره 65 عاماً، وهو رجل أعمال وموسيقي مشهور من تبريز (معروف باسم حسن آذربيجان)، ونجله بابك في منزلهما، كما قُبض على غلام رضا أماني في 28 مايو/أيار، وُذكر أنه الآن مضرب عن الطعام. وقد نُقل بعضهم أو جميعهم إلى سجن إيفين في طهران لاستجوابهم، بيد أن أماكن وجودهم لا تزال غير معروفة. ووردت أنباء عن تعرض بعض المعتقلين للتعذيب، ومن بينهم داود مغاني، المحتجز في بارس آباد (المعروفة باسم مغان بالتركية الآذرية)، ويقال إنه كان بحاجة إلى إدخاله المستشفى نتيجة لذلك. لكنه الآن مطلق السراح.

ومن بين النشطاء الأتراك الآذريين البارزين الذين ذُكر أنهم اعتقلوا عباس ليساني، الذي قُبض عليه في 3 يونيو/حزيران عندما عاد إلى منزله بعد تواريه عن الأنظار لمدة أسبوع عقب مظاهرة جرت في أربيل وتعرض خلالها للضرب على أيدي قوات الأمن. وُذكر أنه بدأ إضراباً عن الطعام، وأن حالته الصحية تبعث على القلق. وقد قُطع خط هاتف منزله، ربما لمنع زوجته من نشر خبر محنته. وكان عباس ليساني قد اعتُقل مرات عدة بسبب أنشطته السياسية دفاعاً عن الأتراك الآذريين، بما فيها أثناء فعاليتي قلعة بابك في العامين 2003 و 2005 أو في أعقابهما. وقد تعرض للتعذيب الشديد أثناء القبض عليه في اعتصام احتجاجي قام به الأتراك الآذريون في مسجد سارحشم في أربيل في يونيو/حزيران 2004.

ووردت أنباء عن قيام قوات الأمن الإيرانية بحملة اعتقالات قبل موعد عقد ملتقى قلعة بابك لهذا العام، ربما لمنع أشخاص معينين من المشاركة فيه. ففي 26 يونيو/حزيران، قُبض على أكبر قرباني في مكان عمله في أربيل على

أيدي رجال مجهولي الهوية يرتدون ملابس مدنية، وكان قد تلقى تهديدات من قبل مثل أولئك الأشخاص منذ أن شارك في المظاهرة التي جرت في أربيل. كما ذكر أن ناشطاً آخر اسمه إبراهيم جعفر زادة قد قبض عليه في 26 يونيو/حزيران أيضاً في حوي عقب استدعائه إلى أحد مراكز وزارة الاستخبارات، ثم أطلق سراحه في اليوم التالي. وفي 27 يونيو/حزيران، ورد أن رضا عباسي، وهو عضو في رابطة الدفاع عن السجناء السياسيين الأذربيجانيين وفي مكتب تعزيز الوحدة، وهو هيئة طلابية، قد قبض عليه في زنجان بعد رفضه الانصياع إلى استدعاءات شفهية لمراجعة مركز وزارة الاستخبارات للتحقيق معه. وفي اليوم نفسه، ذكر أن جهانباشي بختفار، شقيق تشانجيز بختفار (أنظره أعلاه)، قد قبض عليه في منزله في تبريز على أيدي موظفين في وزارة الاستخبارات، الذين قيل إنهم صادروا كتبه ومتعلقاته الشخصية الأخرى. وفي 27 يونيو/حزيران أيضاً، ورد أنه قبض على عيسى يغنه، المدير الإداري لجريدة بايام إي سولدوز الموقوفة عن الصدور، في نقاده، وقبض على سيد مهدي سيدزادة في تبريز، كما أُعيد اعتقال ما لا يقل عن خمسة أشخاص ممن كانوا قد أُطلق سراحهم، عقب المظاهرة التي جرت في مايو/أيار في مياندوب.

إن منظمة العفو الدولية تقر بأن لدى السلطات الإيرانية الحق في والمسؤولية عن تقديم المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية إلى العدالة. بيد أن المنظمة يساورها القلق لأن العديد من المعتقلين ربما يكونون سجناء رأي، اعتُقلوا لا لشيء إلا بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات، أو بسبب أنشطتهم السياسية السلمية دفاعاً عن الأتراك الأذريين الإيرانيين. إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات الإيرانية إلى:

- احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بعمليات حفظ الأمن في ملتقى قلعة بابك، وضمان تقييد الموظفين المسؤولين عن تنفيذ القانون في جميع الأوقات بالمعايير ذات الصلة، من قبيل مدونة ألم المتحدة بشأن قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.
- إطلاق سراح جميع سجناء الرأي فوراً وبلا قيد أو شرط؛ وإطلاق سراح المعتقلين الآخرين، ما لم يتم توجيههم جنائية معترف بها إليهم وتقديمهم إلى محاكمة عاجلة وعادلة.
- السماح لجميع المعتقلين بالاتصال بمحاميين من اختيارهم، وبالوصول على الرعاية الطبية الملائمة عند الاقتضاء، والسماح لذويهم بزيارتهم على نحو منتظم وعاجل.
- إجراء تحقيقات عاجلة وشاملة في جميع مزاعم التعذيب أو المعاملة السيئة، وإعلان أساليب هذه التحقيقات ونتائجها على الملأ، وتقديم الضالعين في انتهاكات حقوق الإنسان إلى محاكمة عاجلة وعادلة، ومنح تعويضات لضحايا التعذيب وإساءة المعاملة.
- ضمان احترام المحاكمات للأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كمييار أدنى.
- إجراء تحقيقات عاجلة ونزيهة في جميع عمليات القتل غير القانوني أو الإعدام خارج نطاق القضاء المحتملة، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي وبإجراءات موجزة، وتقديم أيّاً من أفراد القوات المسلحة المسؤولين عن عمليات القتل غير القانوني أو غيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان إلى العدالة.